Vol. 20, No. 1, Oct , 2022 ISSN: 2090-5890 & 2735-3222

بعض معوقات رقمنة التعليم قبل الجامعى للحد من الفساد الإداري وكيفية مواجهتها

محمد محمد عياد محمد
باحث دكتوراه أصول تربية
كلية تربية- جامعة المنصورة

ملخص

هدف البحث رصد بعض معوقات رقمنة التعليم قبل الجامعى للحد من الفساد الإداري وكيفية مواجهتها، واستخدم البحث المنهج الوصفى، وتم تطبيق الاستبانة على عينة مكونة من (١٣٥٩) فرداً من مديري الإدارات والمديرين والمعلمين القائمين على رأس العمل بمدارس التعليم قبل الجامعي بمحافظة الدقهلية ، وانتهى البحث إلى عدة مقترحات لمواجهة المعوقات التي تحول دون رقمنة التعليم قبل الجامعى للحد من الفساد الإداري ، وتتمثل في: إيجاد آليات إلكترونية لرصد تواطؤ بعض المسئولين في المؤسسات التعليمية مع الفاسدين والمنحرفين، أن تستخدم المدرسة أنظمة المراقبة الإلكترونية أثناء الامتحانات، أن تحرص إدارة المدرسة على نشر المعلومات المتعلقة بخطط الإنشاءات الجديدة على موقع المدرسة، أن تضع المدرسة برامج رقمية لتنفيذ أي تعليمات صادرة عن الإدارات العليا، بما يمنع التحايل في تنفيذ تلك التعليمات، أن تعتمد المدرسة نظام التوقيع الإلكتروني فى حضور وانصراف العاملين، إيجاد أنظمة إلكترونية لتتبع تدفق الموارد الواردة والصادرة بين مختلف المستويات التنظيمية من الحكومة المركزية إلى الإدارات والمدارس، توفير أجهزة حاسب بمواصفات تمكن من تطبيق الإدارة الإلكترونية، توفير بنية تحتية متطورة للاتصالات السلكية واللاسلكية، توفير شبكة اتصال تربط بين الطالب والإدارة، تمكن من رصد حالات الغش فى الامتحانات، إيجاد شبكة إلكترونية داخلية تربط الإدارة بالعاملين لمتابعة أدائهم، توفير شبكة اتصال للتنسيق بين الجهات الرقابية والقانونية والمحاسبية والأمنية في التعليم.

الكلمات المفتاحية: *رقمنة التعليم، التعليم قبل الجامعى ، الفساد الإداري .*

Abstract

The aim of the research is to monitor some of the obstacles to digitizing pre-university education to reduce administrative corruption and how to confront them. The research used the descriptive approach, and the questionnaire was applied to a sample of (1359) individuals from the directors of departments, principals and teachers who are on-the-job in pre-university education schools in Dakahlia Governorate, and the research ended To several proposals to confront the obstacles that prevent the digitization of pre-university education to reduce administrative corruption, which are: Creating electronic mechanisms to monitor the complicity of some officials in educational institutions with corrupt and perverted persons, that the school uses electronic monitoring systems during exams, that the school administration is keen to disseminate information Related to new construction plans on the school's website, that the school develop digital programs to implement any instructions issued by higher administrations, in order to prevent fraud in the implementation of those

instructions, that the school adopt an electronic signature system in the presence and departure of employees, creating electronic systems to track the flow of incoming and outgoing resources between different Organizational levels from the central government to departments and schools, providing computers with specifications that enable the application of Electronic administration, providing an advanced infrastructure for wired and wireless communications, providing a communication network between the student and the administration, enabling the monitoring of cases of cheating in exams, creating an internal electronic network linking the administration with employees to follow up on their performance, providing a communication network for coordination between the regulatory, legal, accounting and security authorities in education.

مقدمة

يعد التعليم بداية التقدم الحقيقى ، بل هو السبيل فى عالمنا المعاصر ، وهو المحرك الأساسي في ازدهار الحضارات ومحور قياس تطور ونماء المجتمعات، وإن كل الأمم التى نهضت علمياً واقتصادياً إنما تقدمت من خلال التعليم ، لذا تضع الدول المتقدمة التعليم فى أولوية برامجها .

و تعتبر مرحلة التعليم قبل الجامعي من أهم مراحل التعليم، حيث تمثل حجر الأساس في بناء وتنمية مهارات وقدرات التلاميذ في هذه السن المبكرة، وتشمل هذه المرحلة كل من مرحلة التعليم قبل الابتدائي، مرحلة التعليم الأساسي (ابتدائي وإعدادي) ومرحلة التعليم الثانوي.

ويمر التعليم قبل الجامعى بالعديد من التطورات، ومن أهمها النمو السريع في معطيات المعرفة والثقافة والمعلوماتية من ناحية ، وانتشار شبكة الإنترنت، ومواقع الويب والبريد الإلكتروني والرقمنة وغيرها من ناحية أخري.

وقد أصبح إدخال تكنولوجيا المعلومات في كافة أعمال التعليم قبل الجامعى يعمل على تحقيق الميزة التنافسية والتقدم، وسرعة الاتصالات وترشيد اتخاذ القرارات وتخفيض التكاليف(أبو شعيشع، ٢٠١٧، ٤٨)، وتبسيط الإجراءات الإدارية، ومكافحة الفساد الإداري وتحقيق الشفافية في الإدارة ومسايرة ومواكبة أهداف التعليم قبل الجامعى.

وبذلك فرقمنة التعليم تعد مدخلاً مهماً لتحسين التعليم قبل الجامعى، وتحسين جودة التعليم وإصلاح إداري وهيكلي شامل يساعد على مواجهة الفساد أو الحد من ممارساته، خاصة وأن التعليم قبل الجامعى بمؤسساته المختلفة تعاني من بعض ممارسات الفساد الإداري، والتي تحد من فعاليتها، وهناك العديد من الدراسات أشارت إلى ذلك، ومنها دراسة محمد (٢٠١٦) التي توصلت إلى ضعف الاستفادة من جهود المنظمات غير الحكومية في مجال مكافحة الفساد بالتعليم، وقصور تقويم مشروعات إصلاح التعليم ومتابعة الصيانة والتجهيزات وقصور نظم التوجيه المالي والإداري مع تعدد جهات المتابعة والرقابة على الأداء التعليمي، وتضارب الإحصاءات وضعف مؤشرات الأداء بما يعوق المساءلة والمحاسبية، وغياب المنظور الشامل للإصلاح الإداري للمؤسسات التعليمية، ضعف ملاءمة الأجور وتدني تحفيز الأداء المهني والوظيفي المتميز، وضعف الوعي بالحقوق والواجبات الوظيفية ,مع عدم وجود مدونة سلوك مهني ووظيفي، وتنامي ظاهرة الدروس الخصوصية مع تدني مستوى جودة الخدمات التعليمية.

وأكدت دراسة عبد البديع (٢٠١٨) أن مستوى شيوع أنماط الفساد الإداري في مؤسسات التعليم قبل

الجامعي مرتفع، وأن مستوى معوقات تطبيق الشفافية الإدارية والمسائلة في مؤسسات التعليم قبل الجامعي كان عالي بدرجة كبيرة. إلى جانب غياب المحاسبية والشفافية في النظام التعليمي، مع ضعف الإنتاجية والكفاءة التعليمية، وقصور الانضباط والانتظام في المدارس

وأكدت دراسة نبيل (٢٠١٦) أن الفساد الإدارى يؤثر بالسلب على جودة و مخرجات التعليم قبل الجامعى المصرى، كما توصلت دراسة عبدالبديع (٢٠١٨) أن الممارسات المرتبطة بظاهرة الفساد الإداري بأشكالها المختلفة سلوكيًا وتنظيميًا وماليًا وجنائيًا، من أهم العقبات التي تحد من فاعلية السياسات العامة في المؤسسات التعليمية عند انتقالها من مستوى القرار والتخطيط، إلى حيز التطبيق والتنفيذ

وأوصت دراسة يحيى(٢٠١٧) بتحديث القوانين والأنظمة والتعليمات وتبسيط الإجراءات لإرساء قواعد جودة الضبط الإداري التي تقدمها المؤسسات التعليمية خشية الوقوع في الفساد الإداري.

وجدير بلذكر أن ظهور الفساد يرجع في جزء كبير إلى إغفال تطبيق قواعد الحوكمة، فهو دليل على غياب التوازن وضعف القدرة على تطبيق القوانين التي تضمن تحقيق الشفافية والمحاسبة، كما ينتشر الفساد بصورة أكبر عندما يتاح للمسئولين الحكوميين وغير الحكوميين سلطات واسعة بدون رقابة أو محاسبة، ومن ثم يشير أحد التقارير للجنة الشفافية والنزاهة بوزارة التنمية الإدارية المصرية أن الفساد عدو التنمية ومعيقها لسببين هما إضعاف فاعلية الخطط التنموية بتغيير توجهاتها الاستراتيجية ، وإضعاف كفاءة الموارد بتبديدها، و ويرجع ظهور الفساد الاداري الى ضعف القدرة على تطبيق القوانين التي تضمن تحقيق الشفافية والمحاسبة، كما ينتشر الفساد بصورة أكبر عندما يتاح للمسئولين الحكوميين وغير الحكوميين سلطات واسعة بدون رقابة أو محاسبة(وزارة الدولة للتنمية الإدارية، ، ٢٠٠٨، ٦)

ويلاحظ الباحث من خلال عمله بمرحلة التعليم قبل الجامعى أن مرحلة التعليم قبل الجامعي تعاني من مشكلات كثيرة ووجود بعض أشكال الفساد في الأبعاد التعليمية المختلفة لها مثل (البرامج التعليمية، المدرسين ، إدارة المدرسة، الإدارات التعليمية) ، مع غياب المتابعة والمساءلة وعدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف، أو الامتناع عن أداء العمل أو التراخي فيه، وإفشاء أسرار الوظيفة، والخروج عن العمل الجماعي، مما أثر سلبًا على تحقيق التعليم قبل الجامعى ومؤسساته لأهدافه المحددة، وجودة مخرجاته التعليمية، الأمر الذي يفرض حتمية الاهتمام بمكافحة هذه الظاهرة والحد منها، من خلال تبني مداخل وأفكار حديثة من أهمها رقمنة التعليم، حيث إن هذا المدخل يسهم بدرجة كبيرة في الحد من الفساد الإداري بمؤسسات التعليم قبل الجامعي، ويأتي البحث الحالي للوقوف على المعوقات التي تحول دون رقمنة التعليم قبل الجامعى للحد من الفساد الإداري، وعليه أمكن صياغة مشكلته في التساؤلات الآتية:

١) ما الإطار المفاهيمي لكل من رقمنة التعليم والفساد الإداري؟
٢) ما المعوقات التي تحول دون رقمنة التعليم قبل الجامعى للحد من الفساد الإداري ؟
٣) ما أبرز المقترحات لمواجهة معوقات رقمنة التعليم قبل الجامعى للحد من الفساد الإداري؟

هدف البحث

يهدف البحث الحالي إلى محاولة التوصل إلى أبرز المقترحات لمواجهة معوقات رقمنة التعليم قبل الجامعى للحد من الفساد الإداري.

أهمية البحث

تتمثل الأهمية النظرية والتطبيقية لهذا البحث في:

١ــ الأهمية النظرية:

تمثلت الأهمية النظرية في:

- دراسة رقمنة التعليم باعتبارها أحد مداخل الإدارة الحديثة، والتى تمكن المؤسسات التعليمية من مواجهة الفساد الإداري بأسلوب علمى.
- تبرز أهمية البحث من خلال النتائج والمقترحات التى توصل إليها وتوثيقاً للنظريات وآراء المختصين علمياً وعملياً للتصدى لظاهرة الفساد الإداري والحد من آثارها السلبية .
- إثراء المكتبة العربية بما يضيفه من أدوات أو إطار نظري يرتبط بموضوع البحث.

٢ــ الأهمية التطبيقية:

تمثلت الأهمية التطبيقية في:

- يمكن أن يفيد المسئولين في الوقوف على واقع رقمنة التعليم قبل الجامعى والبنية التحتية بالمدارس
- يمكن أن تساهم نتائج هذا البحث في وضع تصور مقترح يفيد في استخدام رقمنة التعليم ما قبل الجامعى كمدخل لمواجهة الفساد الإداري.
- من المتوقع أن يستفيد من هذا البحث لفئت التالية:القائمون على إدارة التعليم قبل الجامعى، المسئولين عن السياسة التعليمية والتخطيط التربوي، والقائمون على مراقبة ومتابعة الفساد الإداري بمؤسسات التعليم قبل الجامعي، مديرو ومعلمو المدارس، ومؤسسات المجتمع المدني.

منهج البحث وأداته

تم استخدام المنهج الوصفى نظرا لملاءمته لطبيعة البحث الحالى، ولتحقيق بعض أهداف البحث، تم تصميم استبانة مقدمة إلى عينة من مديري الإدارات والمديرين والمعلمين بمدارس التعليم قبل الجامعي بمحافظة الدقهلية للتعرف على المعوقات التي تحول دون رقمنة التعليم قبل الجامعى للحد من الفساد الإداري وكيفية مواجهتها.

الدراسات السابقة

١) **دراسة (** Ming & Huang & Kuang, 2017**)**، والتي هدفت تعرف آثار التعلم الرقمي على حافز التعلم ونتائج التعلم واستخدمت الدراسة المنهج شبه التجريبي واستبيان لفهم الآراء المتعلقة بالتعلم الرقمي. وتمثلت عينة الدراسة فى(١١٦) طالبا في ٤ فصول، وتوصلت الدراسة الى أن رقمنة التعليم تعرض تأثيرات إيجابية أفضل على تحفيز التعلم مقارنة بالتدريس التقليدي ، وتعرض رقمنة التعليم تأثيرات إيجابية أفضل على نتائج التعلم من التعليم التقليدي، يكشف دافع التعرّف عن الآثار الإيجابية بشكل ملحوظ على تأثير التعلم في التعلم. وظهور تأثيرات إيجابية ملحوظة على اكتساب التعلم في مخرجات التعلم. وأوصت الدراسة باستخدام مدخل رقمنة التعليم لتطوير استراتيجيات تعليمية عملية لفعالية التدريس.

٢) **دراسة يحيى(٢٠١٧)**، والتي هدفت الدراسة إلى التعرف علي ماهية الفساد الإداري في المدارس الابتدائية وأهم أشكاله وخصائصه وأسبابه، والتعرف علي أساليب المساءلة الإدارية المتبعة في المدارس الابتدائية في مصر، والوقوف علي واقع الفساد الإداري في المدارس الابتدائية في مصر، ووضع تصور مقترح لتفعيل نظم المساءلة الإدارية بالتعليم الابتدائي في مصر لمواجهة ظاهرة الفساد الإداري، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وعينة من المعلمين ومديري المدارس بمدارس التعليم الابتدائي بمصر والجهات المعنية بتفعيل المساءلة، وتوصلت الدراسة الى اعتماد استراتيجية

الشفافية في العمل الإداري خشية الوقوع في الفساد الإداري وتحديث القوانين والأنظمة والتعليمات وتبسيط الإجراءات لإرساء قواعد جودة الضبط الإداري التي تقدمها المؤسسات التعليمية وتعزيز دور الرقابة الإدارية وزيادة كفاءتها والتوسع في اللامركزية من خلال إحداث هياكل إدارية مرنة ومتطورة ومساهمة الوسائل الإدارية في منع تشكيل ظاهرة الفساد الإداري ومحاصرتها وطرق علاجها.

٣) **دراسة عبد البديع (٢٠١٨)** والتي هدفت التعرف على واقع التزام مؤسسات التعليم قبل الجامعي في محافظة سوهاج وكيفية تفعيلها لتطبيق الشفافية الإدارية، والتعرف على واقع تفعيل المساءلة في مؤسسات التعليم قبل الجامعي في محافظة سوهاج، وتحديد المعوقات التي تحد من تطبيق الشفافية الإدارية والمساءلة في مؤسسات التعليم قبل الجامعي ومحاولة التغلب عليها ، ووضع تصور مقترح لتفعيل دور الشفافية الإدارية والمساءلة التعليمية لمكافحة ظاهرة الفساد الإداري في مؤسسات التعليم قبل الجامعي بمحافظة سوهاج ، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى تطبيق الشفافية الإدارية في مؤسسات التعليم قبل الجامعي منخفض، أن مستوى تطبيق المساءلة الإدارية في مؤسسات التعليم قبل الجامعي منخفض، أن مستوى شيوع أنماط الفساد الإداري في مؤسسات التعليم قبل الجامعي مرتفع، أن مستوى معوقات تطبيق الشفافية الإدارية والمسائلة في مؤسسات التعليم قبل الجامعي كان عالي بدرجة كبيرة، توجد علاقة عكسية بين تطبيق الشفافية الإدارية والمساءلة وانتشار الفساد الإداري بمؤسسات التعليم قبل الجامعي.

٤) **دراسة (Maria& Alvaro,2019)** ، والتي هدفت تعرف سياقات رقمنة التعليم وتحديد المهارات اللازمة للتحول الرقمي للمنظمات ومناقشة التحول الرقمي الفعال للمؤسسات بناءً على أحدث اتجاهات المهارات، وتحديد التحديات التي تواجهها المنظمات، واستخدمت الدراسة استبيان عبر الإنترنت لتحديد أهمية المهارات لتحقيق تحول رقمي فعال، وتوصلت الدراسة الى ان المهارات الرئيسية اللازمة للتحول الرقمي للمنظمات التي تم تحديدها هي الذكاء الاصطناعي ، والتكنولوجيا النانوية ، والروبوتات ، وإنترنت الأشياء ، والواقع المعزز ، والرقمنة ؛ وكانت سياقات رقمنة التعليم الرئيسية هي تقنيات الأجهزة المحمولة والأجهزة اللوحية وتطبيقات الهواتف الذكية - التي أصبحت أكثر وأكثر شعبية بين الموظفين. وأوصت الدراسة بضرورة إعادة التفكير للمنظمات في استراتيجياتها وفقًا لتنمية المهارات للاستجابة لتحديات التحول الرقمي.

إجراءات البحث

تمت معالجة البحث من خلال المحاور الآتية :

- **المحور الأول:** الإطار المفاهيمي لكل من رقمنة التعليم والفساد الإداري.
- **المحور الثانى:** المعوقات التي تحول دون رقمنة التعليم قبل الجامعى للحد من الفساد الإداري.
- **المحور الثالث:** أبرز المقترحات لمواجهة معوقات رقمنة التعليم قبل الجامعى للحد من الفساد الإداري

وفيما يلي عرض تفصيلي لهذه المحاور الثلاثة.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لكل من رقمنة التعليم والفساد الإداري

أولاً: رقمنة التعليم

- **مفهوم الرقمنة:**

يقصد بعملية الرقمنة عملية الحصول على مجموعات النصوص الإلكترونية وإدارتها من خلال تحويل مصادر المعلومات المتاحة على وسائط تخزين تقليدية إلى صورة إلكترونية، وبالتالي يصبح المحتوى التقليدي محتوى مرقمن يمكن الاطلاع عليه من خلال تطبيقات الحاسبات الآلية(أحمد، ٢٠٠٩، ١١).

ويشير كل من (Licka, Paul & Gautschi, Patricia, 2017, 6) إلى أن مفهوم "الرقمنة" ينطوي على التحول التقني والثقافي، وينعكس على جميع المجالات، ويعزز ويحدد الطرائق والأساليب والفرص الجديدة لتشكيل المدارس، وأن تفادي ذلك التحول يبدو مستحيلاً

وعلى هذا فإن الدراسة الحالية ترى أن الرقمنة للمدرسة تعني: "الانتقال من نظام تقليدي إلى نظام رقمي قائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع المجالات في ضوء مجموعة من المتطلبات المتمثلة في وضع إستراتيجية للتحول الرقمي، ونشر ثقافة الرقمنة، وتصميم البرامج التعليمية الرقمية، وإدارة وتمويل الرقمنة، بالإضافة إلى المتطلبات البشرية، والتقنية، والأمنية، والتشريعية

- **مميزات التعليم الرقمي:**

يمتاز التعليم الرقمي بالعديد من الميزات، من بينها (عثمان، ٢٠١٦، ٩١):

- نشر ثقافة التعلم والتدريب الذاتي في المجتمع، وإعداد الأفراد للمستقبل.
- أحد أهم العوامل الداعمة لعمليات التنمية؛ لأنه يحقق المعرفة، ويسهل الحصول عليها وينميها ويطورها لكل الناس في مختلف ميادين إنتاج المعرفة، ويزيد من القدرات، وينمي المهارات، ويعزز فرص الابداع والابتكار.
- نشر الثقافة التقنية، بما يساعد على خلق مجتمع المعرفة.
- زيادة قدراتهم على الانتباه والتركيز والمتابعة.
- توفير بيئة تعليمية تفاعلية لجذب اهتمام الطلبة، وحثهم على تبادل الآراء والخبرات، وتعتبر تكنولوجيا المعلومات ممثلة في الحاسب الآلي والإنترنت.
- الشعور بالعدالة والمساواة، عن طريق إتاحة الفرص للطلاب لإبداء الآراء دون حرج، عكس ما يحدث في قاعات الدرس التقليدية.
- سهولة الوصول لأعضاء عيئة التدريس في أسرع وقت، وخارج اوقات العمل الرسمية.
- تقليل حجم العمل في المدارس؛ نظراً لسهولة تحليل درجات الطلاب، وتقييم الامتحانات، وإعلان النتائج.
- تحسين أداء الطلاب من خلال زيادة المتابعة لهم إلكترونياً، وتوفير المواد التعليمية لهم في صورة رقمية.
- يتم من خلاله تعليم أعداد كبيرة من الطلاب في وقت واحد.

- **تأثير بيئة الرقمنة على الإدارة في المدارس:**

حدد (محجوب، ٢٠٠٦، ١٦٢ – ١٦٣) تأثير الرقمنة على الإدارة في المدارس في ظل مجتمع المعرفة على النحو التالي:

- إحداث تحولات جذرية في الإجراءات الخاصة بالنظم المدرسية، ومنها: نظم القبول، والامتحانات، والتسجيل.
- توفير الخدمات التعلعمية للمستفيدين منها بطريقة سريعة وبتكلفة أقل.
- إعادة مسارات الإدارة المدرسية: (جامعة، كليات، أقسام).
- دمج وتكامل قواعد المعلومات في المدرسة الواحدة أو مجموعة من المدارس على المستوي الوطني، وربما الإقليمي.

- إتاحة خدمات جديدة للأطراف المتعاملة مع المدرسة، وفي مقدمتهم الطلبة.
- انخفاض تكلفة الخدمات المدرسية، وربما تكلفة التعليم المدرسي ذاته، كالحصول على المحاضرات، ونقل الدروس عبر شبكة الاتصال بين قطاع التدريس والطلاب.
- تحقيق النزاهة والشفافية في النظم المدرسية، إلى جانت إتاحة أسس مهما المساءلة.
- توفير المعلومات اللازمة لتطوير السياسات التعليمية، وتحديد الأولويات والتوجهات الإستراتيجية للجامعة.

ثانياً الفساد الإداري

- **مفهوم الفساد الإداري:**

يعرف الفسادُ لغويًا على أنه الإبطال أو إصابة الشيء بالعطب أو الاضطراب والخلل أو إلحاق الضرر(الدخيل،١٥،٢٠٠١)، أما كلمة (Corruption) فهي مشتقه من الفعل اللاتيني (Rumpere) أي كسر شيءٍ ما، وقد يكون هذا الشيء مدونةً لسلوكيات خلقية أو اجتماعية، وغالبًا ما تكون قاعدةً إدارية للحصول على كسب مادي أو تحقيق منفعة خاصة (فريد،٢٠٠١ ،٢٢٤).

ويعرف الفساد الإداري اصطلاحًا أنه كل النشاطات التي تتم داخل جهاز إداري حكومي وتؤدي إلى انحراف الجهاز عن هدفه الرسمي لصالح أهداف خاصة، أو استخدام الإداريين السلطة الوظيفية المرتبطة بشغلهم أدوارهم في تحقيق مكاسب شخصية معينة تتجاوز حدود القواعد المنظمة لسلطتهم الإدارية في التنظيم(أحمد،٢٠١٠ ،٢٠٦).

ويمكن تعريف الفساد الإداري بأنه: السلوكيات المخالفة للقوانين والأنظمة واللوائح التنفيذية والمنحرفة عن الأخلاقيات الوظيفية من قبل بعض القيادات والعاملين في الإدارات التعليمية التي تمثل سوء استخدام واستغلال للسلطات الوظيفية والموارد التعليمية لتحقيق منافع شخصية مادية أو معنوية تضر بالمصلحة العامة.

- **مظاهر الفساد الإداري في مؤسسات التعليم**

من أبرز صور الفساد الإداري في مؤسسات التعليم التي تشير إلي انتشار ثقافة الفساد الإداري: سوء استخدام السلطة ببعض المناصب الإدارية، وتبديد الموارد التعليمية واستغلالها للمصلحة الخاصة وعدم المساواة في توزيعها، وسرقة الاعتمادات المالية ومخصصات البناء والصيانة والإصلاحات المدرسية واختلاسها، والتزوير في عملية شراء اللوازم التعليمية، والتلاعب في إنتاج وتوزيع الكتب المدرسية، والاحتيال في استخدام المساعدات والمعونات، والاستخدام الخاص للسيارات العامة، والابتزاز في فرض رسوم غير قانونية، والمحاباة والتحيز في تولى أهل الثقة والولاء للمناصب الإدارية على حساب أهل الكفاءة، والمحسوبية والرشوة في تعيين المعلمين وإدارة شؤونهم، والتستر على سوء السلوك الإداري والمهني، والتلاعب في الامتحانات ونتائج الطلاب(Hallak& Poisson,2007,55-56)، وبهذا فهناك فساد إداري واضح في مؤسسات التعليم، وفساد إداري مستتر بالنظم، وهنا تكمن الصعوبة والخطورة في آنٍ واحد، فالأول يظهر من خلال السرقة والاختلاس والرشوة والانتهاك الواضح للنظم، أما الأخر المستتر فيكون من خلال العبث بمحتوى النظم وتعطيل الأحقية، وهذا الفساد المستتر يأخذ غطاءه من خلال قرارات إدارية ذات طابع مصلحي أو ذات نزعة ولائية.

- **أسباب الفساد الإداري في التعليم قبل الجامعي**

يعد الفساد الإداري في مؤسسات التعليم ظاهرةً معقدة، ويكاد يستحيل تفسيره من خلال سبب واحد، فلو كان السبب واحدًا لكانت المكافحة بسيطة، فهناك أسباب كثيرة تؤدي إلي الفساد الإداري أهمها ما يلي (عبد الحليم،٢٠٠٤ ،٦٩-٧١؛ اليوسف،٢٠٠٢ ،٢٦٥):

- **أسباب شخصية**: من أهم الأسباب الشخصية التي تؤدى إلى لجوء بعض العاملين للفساد الإداري: غياب القيم، وانعدام الوازع الديني، وضعف الحس الوطني، والضعف الأخلاقي بغض النظر عن الفقر أو الغنى، وسيطرة مشاعر القلق والخوف على نفوس العاملين، وزيادة تطلعات العاملين وطموحاتهم، والرغبة في الربح السريع من غير بذل جهدٍ مكافئ، وعدم القدرة على العمل المنتج، وانخفاض مستوى ثقافة العاملين وتعليمهم.
- **أسباب اجتماعية وثقافية:** تتمثل أهم الأسباب الاجتماعية والثقافية السلبية المحفِّزة على ممارسة الفساد الإداري في ضعف الوعى الاجتماعي بقاعدة الحقوق والواجبات، وتوظيف الانتماءات العشائرية والطائفية والولاءات الضيقة وعلاقات القربى والصداقة في العمل الرسمي، وضعف المستوى الثقافي، وفساد الأخلاق، وضعف العقيدة، وضعف المجتمع المدني، وعدم الاستقرار الاجتماعي، وفقدان الحراك الاجتماعي وجمود التفكير والتحجر وعدم قبول التغيير.
- **أسباب تنظيمية ومؤسسية:** تتعلق بالمؤسسات وبيئتها الداخلية وتأثيرها على العاملين، ومن أهم الأسباب التنظيمية والمؤسسية التي تساعد على نمو الفساد الإداري: تضخم المؤسسات وازدياد عدد العاملين، والإغراق في المركزية أو اللامركزية مع غياب الرقابة، ووجود هياكل تنظيمية معقدة وقديمة وغير ملائمة مع طبيعة العمل، وعدم التحديد الدقيق للسلطات والمسؤوليات، وشيوع النمط التسلطي والعلاقات البيروقراطية بين المستويات الهرمية، وكثرة القوانين والنظم واللوائح وتراكم الثغرات بها
- **أسباب قانونية وقضائية**، منها: الثنائية في تفسير النصوص القانونية وتطبيقها تبعًا لأطراف العلاقة والمحاباة والمجاملة لصالح الأقوياء على حساب الضعفاء، والتساهل مع العناصر المتهمة بالفساد الإداري واعتبار تهمهم من الدعاوى المخففة التي تحاط بالرحمة والرأفة، وتمسك السلطة القضائية ومؤسساتها بالإجراءات الروتينية المعقدة واعتمادها على الأساليب البدائية في التحقيق وإثبات تهم الفساد الإداري، والممارسات غير اللائقة من قبل بعض المحامين والقضاة، وضعف الأنظمة التشريعية والقضائية، وعدم إنفاذ القانون على أرض الواقع.
- **أسباب اقتصادية:** تعد من أهم الأسباب المؤدية إلى انتشار الفساد الإداري في الدول النامية، وبخاصةٍ ما يتعلق بارتفاع قيمة الدين الخارجي والتوجه إلى الاقتراض الخارجي والخضوع لتعليمات الهيئات المالية الدولية، ومعدلات النمو الاقتصادي المنخفض وغير المنتظم والأزمات الاقتصادية والتضخم الاقتصادي وارتفاع الأسعار، والمستوى المتدني للأجور والرواتب وضعف الحوافز والمزايا الوظيفية الأمر الذى يؤدى إلى تدني مستوى المعيشة لغالبية العاملين؛ مما يدفع بذوي النفوس الضعيفة إلى الانحراف واللجوء إلى الفساد الإداري لتغطية ما ينقصهم، كما أن تلاشى الطبقة الوسطى واتساع الفجوة بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة، وعدم مراعاة تحقيق التوازن والعدالة في توزيع الثروات والموارد الاقتصادية بين أفراد المجتمع يؤدى إلى التباين الطبقي واختلال معدلات الدخل بين فئات المجتمع؛ مما يسهم إلى حدٍ كبير في إيجاد بيئة خصبة لنمو الفساد وممارسة السلوكيات الفاسدة.

المحور الثاني: المعوقات التي تحول دون رقمنة التعليم قبل الجامعى للحد من الفساد الإداري

يهدف هذا المحور إلى الوقوف على **المعوقات التي تحول دون رقمنة التعليم قبل الجامعى للحد من الفساد الإداري** ، ولتحقيق ذلك قام الباحث بالآتي:

١- **إعداد أداة البحث**: والتي تمثلت في استبانة، ولقد مرت عملية بناء هذه الاستبانة بالخطوات الآتية:

- الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، وذلك بهدف صياغة محاور الاستبانة.
- تكونت الاستبانة من محورين ، الأول: المعوقات التي تحول دون رقمنة التعليم قبل الجامعى للحد من الفساد الإداري ، وكانت الإجابة على عبارات المحور في صورة متدرجة وفق مقياس ليكرت الثلاثي (تتحقق بدرجة عالية – تتحقق بدرجة متوسطة – تتحقق بدرجة منخفضة)، والثاني سؤال مفتوح للوقوف على آراء العينة حول أبرز المقترحات لمواجهة معوقات رقمنة التعليم قبل الجامعى للحد من الفساد الإداري
- تم عرض الاستبانة على السادة المحكمين من الخبراء والمتخصصين؛ وذلك للتحقق من مدى ملاءمة الاستبانة للغرض الذي وضعت من أجله؛ ومدى وضوح عبارات الاستبانة وسلامة صياغتها، ومدى كفاية العبارات والإضافة إليها أو الحذف منها، وتمت مراعاة ملاحظات ومقترحات السادة المحكمين.
- تم وضع الأداة في صورتها النهائية مكونة من محورين، كما سبقت الإشارة.

وللتأكد من مدى صلاحية هذه الاستبانة للتطبيق ، تم حساب صدق الاتساق الداخلى بحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة والدرجة الكلية لها، وجاءت جميع قيم معاملات الارتباط عالية ، حيث تراوحت (0.59**-0.91**)، وللتأكد من ثبات الأداة ، تم حساب معامل الفا كرونباخ حيث كانت قيمته ٠.٩٥ وهى قيمة عالية

٢- **عينة البحث**

تم تطبيق الاستبانة على عينة ممثلة من مديري الإدارات والمديرين والمعلمين القائمين على رأس العمل بمدارس التعليم قبل الجامعي بمحافظة الدقهلية قوامها (١٥٣٩) فرداً

المعالجة الإحصائية

تمت المعالجة الإحصائية باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)v.17 Statistical Package for Social Sciences في حساب التكرارات المقابلة لكل عبارة موزعة على تكرارات الاستجابات (عالية – متوسطة – منخفضة) والنسب المئوية لهذه التكرارات وقيمة كا^{2} ومستوى دلالتها والأوزان النسبية والترتيب.

حساب الوزن النسبي لعبارات الاستبانة:

أعطيت موازين رقمية لمستوى الاستجابة كما يلي :

عالية	متوسطة	منخفضة
٣	٢	١

وتم حساب الوزن النسبي، أي درجة الموافقة على كل عبارة من المعادلة التالية:

- **التقدير الرقمي**= ك١ × ٣ + ك٢ × ٢ + ك٣ × ١
- **حساب الوزن النسبي** = $\frac{\text{التقدير الرقمي} \times ١٠٠}{\text{ك}}$

ك١، ك٢، ك٣ : تكرارات الاستجابات (عالية – متوسطة – منخفضة) على الترتيب.

ك: مجموع التكرارات لهذه الاستجابات (حجم العينة).

- معادلة المدى؛ لوصف المتوسط الحسابي للاستجابات على كل مفردة وكل محور:

- إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي من(١) إلى (١.٦٦) تكون الاستجابة (تتحقق بدرجة منخفضة)
- إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي من(١.٦٧) إلى (٢.٣٣) تكون الاستجابة (تتحقق بدرجة متوسطة)
- إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي من(٢.٣٤) إلى (٣) تكون الاستجابة تكرار البديل (تتحقق بدرجة عالية)

٣- تحليل النتائج

لمعرفة وجهة نظر أفراد العينة الكلية حول **المعوقات التي تحول دون رقمنة التعليم قبل الجامعي للحد من الفساد الإداري** ، كانت استجاباتهم، كما هي مبينة بالجدول (١) التالي:

جدول (١)

استجابات عينة الدراسة حول المحور الثاني : المعوقات التي تحول دون رقمنة التعليم قبل الجامعي للحد من الفساد الإداري (ن=١٥٣٩)

العبارة	التكرار	درجة التحقق			الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب	اتجاه العبارة
	النسبة	عالية	متوسطة	منخفضة					
١.غياب قنوات التواصل الرقمية التي تمكن أولياء الأمور والعاملين في المؤسسات التعليمية من الإبلاغ عن حالات الفساد	ك	٥٩٦	٦٨٣	٢٦٠	٢.٢٢	٠.٧١٣	٧٣.٩٩	١٢	متوسطة
	%	٣٨.٧	٤٤.٤	١٦.٩					
٢.قلة تنظيم دورات تدريبية عن بعد للعاملين تتناول أضرار الفساد على التعليم وعقوبته	ك	٦٤٧	٦٧١	٢٢١	٢.٢٨	٠.٦٩٨	٧٥.٩٩	٨	متوسطة
	%	٤٢.٠	٤٣.٦	١٤.٤					
٣.غياب وجود جهاز للتفتيش والمتابعة الإلكترونية للمدارس بالوزارة	ك	٦٠٦	٥٩٨	٣٣٥	٢.١٨	٠.٧٦٢	٧٢.٦٦	١٨	متوسطة
	%	٣٩.٤	٣٨.٩	٢١.٨					
٤.قصور الجهود الإعلامية بالتوعية بأخطار الفساد المالي والإداري في التعليم قبل الجامعي.	ك	٥٩١	٥٦٤	٣٨٤	٢.١٣	٠.٧٨٥	٧٠.٩٩	٢٣	متوسطة
	%	٣٨.٤	٣٦.٦	٢٥.٠					
٥.قلة الرقابة الرقمية على المدارس البعيدة جغرافيا .	ك	٦٢٢	٥٣٣	٣٨٤	٢.١٥	٠.٧٩٤	٧١.٦٦	٢١	متوسطة
	%	٦٢٢	٣٤.٦	٢٥.٠					
٦.ندرة توفر خطة لإدارة مخاطر الأمن المعلوماتي لأنظمة المعلومات الإدارية في المدرسة.	ك	٥٢٣	٥٧٥	٤٤١	٢.٠٥	٠.٧٩٠	٦٨.٣٣	٢٥	متوسطة
	%	٣٤.٠	٣٧.٤	٢٨.٧					
٧.ندرة تواجد الموارد البشرية المؤهلة لتطبيق الإدارة الرقمية	ك	٦٣٣	٦١٧	٢٨٩	٢.٢٢	٠.٧٤١	٧٣.٩٩	١٢م	متوسطة
	%	٤١.١	٤٠.١	١٨.٨					
٨.قلة توافر مدربين مؤهلين لتدريب العاملين على تطبيق الإدارة الإلكترونية	ك	٦٧١	٦٠٨	٢٦٠	٢.٢٧	٠.٧٣١	٧٥.٦٦	٩	متوسطة
	%	٤٣.٦	٣٩.٥	١٦.٩					
٩.القصور الحاد في استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في نظم الرقابة على المدارس.	ك	٧٠٦	٦٠٨	٢٢٥	٢.٣١	٠.٧١٢	٧٦.٩٩	٦	متوسطة
	%	٤٥.٩	٣٩.٥	١٤.٦					
١٠.ضعف مواكبة التطورات التكنولوجية والتحول نحو العصر الرقمي، مما دى إلى غياب دور التكنولوجيا في ضبط وقائع الفساد بالمؤسسات التعليمية.	ك	٦٣٥	٦١٩	٢٨٥	٢.٢٣	٠.٧٣٩	٧٤.٣٣	١١	متوسطة
	%	٤١.٣	٤٠.٢	١٨.٥					

العبارة	التكرار	درجة التحقق			الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب	اتجاه العبارة
	النسبة	عالية	متوسطة	منخفضة					
١١.وجود شبكات إلكترونية منظمة للفساد وإدارته داخل المؤسسات التعليمية .	ك	٥٨٤	٦٦٠	٢٩٥	٢.١٩	٠.٧٣٢	٧٢.٩٩	١٦	متوسطة
	%	٣٧.٩	٤٢.٩	١٩.٢					
١٢.غياب التوصيف العلمي للوظائف التعليمية المختلفة.	ك	٦٢٧	٥٧١	٣٤١	٢.١٩	٠.٧٧١	٧٢.٩٩	١٦م	متوسطة
	%	٤٠.٧	٣٧.١	٢٢.٢					
١٣.صعوبة إثبات بعض أنماط الفساد كالرشاوى داخل المؤسسات التعليمية	ك	٥٢٠	٦٩٤	٣٢٥	٢.١٣	٠.٧٣٠	٧٠.٩٩	٢٣م	متوسطة
	%	٣٣.٨	٤٥.١	٢١.١					
١٤.رضوخ وزارة التربية والتعليم لنفوذ بعض المؤسسات الصحفية المتعاملة معها.	ك	٦٠٢	٦١٩	٣١٨	٢.١٨	٠.٧٥١	٧٢.٦٦	١٨م	متوسطة
	%	٣٩.١	٤٠.٢	٢٠.٧					
١٥.غياب العدالة بين العاملين في قطاع التعليم في توزيع الترقيات والتعيينات والحوافز المالية.	ك	٦١٨	٦٣٦	٢٨٥	٢.٢٢	٠.٧٣٥	٧٣.٩٩	١٢م	متوسطة
	%	٤٠.٢	٤١.٣	١٨.٥					
١٦.الثنائية في تطبيق النصوص القانونية حيث يتم محاباة أفراد والتعسف ضد أفراد .	ك	٦٧٨	٦٤٧	٢١٤	٢.٣٠	٠.٦٩٩	٧٦.٦٦	٧	متوسطة
	%	٤٤.١	٤٢.٠	١٣.٩					
١٧.قلة توافر خطط لاستعادة البيانات في حالة تلفها أو فقدها.	ك	٥٦٦	٦١٩	٣٥٤	٢.١٥	٠.٩٠٠	٧١.٦٦	٢١م	متوسطة
	%	٣٦.٨	٤٠.٢	٢٣.٠					
١٨.قلة توفر خطط بديلة لمواجهة الطوارئ أو الكوارث الخاصة بالأنظمة والمعلومات في حال تعطلت خطوط الاتصال	ك	٥٦٣	٦٩٦	٢٨٠	٢.١٨	٠.٧١٧	٧٢.٦٦	١٨م	متوسطة
	%	٣٦.٦	٤٥.٢	١٨.٢					
١٩.صعوبة مراجعة الإجراءات التي تتم من خلال الحاسب؛ لأنها غير مرئية وغير ظاهرة.	ك	٦٩٠	٥٦١	٢٨٨	٢.٢٦	٠.٧٥٤	٧٥.٣٣	١٠	متوسطة
	%	٤٤.٨	٣٦.٥	١٨.٧					
٢٠.ندرة منح الحوافز المالية والمعنوية للمتميزين في تطبيق الإدارة الإلكترونية.	ك	٦٤٨	٥٤٦	٣٤٥	٢.٢٠	٠.٧٧٩	٧٣.٣٣	١٥	متوسطة
	%	٤٢.١	٣٥.٥	٢٢.٤					
٢١.ضعف مهارات العاملين في الحقل التعليمي في التعامل مع الحاسب الآلي وتطبيقاته	ك	٧٣٠	٥٨٢	٢٢٧	٢.٣٣	٠.٧١٨	٧٧.٦٦	٥	متوسطة
	%	٤٧.٤	٣٧.٨	١٤.٧					
٢٢.صعوبة تغيير النظم الآلية ، مقارنة بالنظم اليدوية.	ك	٧٧٨	٥٤٤	٢١٧	٢.٣٦	٠.٧١٧	٧٨.٦٦	٤	كبيرة
	%	٥٠.٦	٣٥.٣	١٤.١					
٢٣.احتمال تعرض النظم الآلية إلى حدوث أخطاء أو إساءة استخدام في مرحلة تشغيل البيانات، وذلك لتعدد عمليات التشغيل في النظام الآلي	ك	٨٣٨	٤٧٣	٢٢٨	٢.٤٠	٠.٧٣٢	٧٩.٩٩	٣	كبيرة
	%	٥٤.٥	٣٠.٧	١٤.٨					
٢٤.التكلفة الباهظة لبرامج حماية أمن المعلومات، مع تقادمها سريعا بمرور الوقت	ك	٨١٢	٥٦١	١٦٦	٢.٤٢	٠.٦٧٨	٨٠.٦٦	٢	كبيرة
	%	٥٢.٨	٣٦.٥	١٠.٨					
٢٥.مقاومة التغيير من قبل العاملين بالمدارس وعدم تقبلهم للأساليب الحديثة في المعاملات الإدارية	ك	٨٣٤	٥٤١	١٦٤	٢.٤٤	٠.٦٧٨	٨١.٣٣	١	كبيرة
	%	٥٤.٢	٣٥.٢	١٠.٧					
المحور الثاني ككل	المتوسط (٢.٢٤) الأهمية النسبية (٧٤.٦٦) الاتجاه (متوسطة)								

جاءت استجابات عينة الدراسة حول عبارات المحور الثاني: **المعوقات التي تحول دون رقمنة التعليم قبل الجامعى للحد من الفساد الإداري**، ككل جاءت تتحقق بدرجة (متوسطة)، بمتوسط (٢.٢٤) وأهمية نسبية (٧٤.٦٦)، ويرى الباحث أن هذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه الدراسة الحالية فى المحور الأول(**واقع رقمنة التعليم قبل الجامعى لمواجهة الفساد الإداري)** والذي جاءت درجة تحققه بدرجة متوسطة، مما يدعم نتائج الدراسة الحالية

أما بالنسبة لترتيب العبارات حسب الأهمية النسبية لها جاء كما يلي:

- جاءت العبارة رقم (٢٥) وهي "**مقاومة التغيير من قبل العاملين بالمدارس وعدم تقبلهم للأساليب الحديثة في المعاملات الإدارية.**" في المرتبة الأولى في استجابات أفراد العينة الكلية حول **المعوقات التي تحول دون رقمنة التعليم قبل الجامعي للحد من الفساد الإداري** ، حيث بلغت الأهمية النسبية لها (٨١.٣٣%)
- جاءت العبارة رقم (٢٤) وهي " **التكلفة الباهظة لبرامج حماية أمن المعلومات، مع تقادمها سريعا بمرور الوقت** " في المرتبة الثانية في استجابات أفراد العينة الكلية حول **المعوقات التي تحول دون رقمنة التعليم قبل الجامعي للحد من الفساد الإداري** ، حيث بلغت الأهمية النسبية لها (٨٠٦٦%)
- جاءت العبارة رقم (٢٣) وهي " **احتمال تعرض النظم الآلية إلى حدوث أخطاء أو إساءة استخدام في مرحلة تشغيل البيانات، وذلك لتعدد عمليات التشغيل في النظام الآلي** " في المرتبة الثالثة في استجابات أفراد العينة الكلية حول **المعوقات التي تحول دون رقمنة التعليم قبل الجامعي للحد من الفساد الإداري** ، حيث بلغت الأهمية النسبية لها (٧٩.٩٩%)
- جاءت العبارة رقم (٢٢) وهي "**صعوبة تغيير النظم الآلية ، مقارنة بالنظم اليدوية.**
- " في المرتبة الرابعة في استجابات أفراد العينة الكلية حول **المعوقات التي تحول دون رقمنة التعليم قبل الجامعي للحد من الفساد الإداري** ، حيث بلغت الأهمية النسبية لها (٧٨.٦٦%)
- جاءت العبارة رقم (٢١) وهي " **ضعف مهارات العاملين في الحقل التعليمي في التعامل مع الحاسب الآلي وتطبيقاته** " في المرتبة الخامسة في استجابات أفراد العينة الكلية حول **المعوقات التي تحول دون رقمنة التعليم قبل الجامعي للحد من الفساد الإداري** ، حيث بلغت الأهمية النسبية لها (٧٧.٦٦%)
- جاءت العبارتان رقم (٥) وهي " **قلة الرقابة الرقمية على المدارس البعيدة جغرافيا، ورقم(١٧) وهي" قلة توافر خطط لاستعادة البيانات في حالة تلفها أو فقدها"** في المرتبة الحادية والعشرين في استجابات أفراد العينة الكلية حول **المعوقات التي تحول دون رقمنة التعليم قبل الجامعي للحد من الفساد الإداري** ، حيث بلغت الأهمية النسبية لها (٧١.٦٦%)
- جاءت العبارتان رقم (٤) وهي " **٤. قصور الجهود الإعلامية بالتوعية بأخطار الفساد المالي والإداري في التعليم قبل الجامعي ، ورقم(١٣) وهي" صعوبة إثبات بعض أنماط الفساد كالرشاوى داخل المؤسسات التعليمية** " في المرتبة الثالثة والعشرين في استجابات أفراد العينة الكلية حول **المعوقات التي تحول دون رقمنة التعليم قبل الجامعي للحد من الفساد الإداري** ، حيث بلغت الأهمية النسبية لها (٧٠.٩٩%)
- جاءت العبارة رقم (٦) وهي " **ندرة توفر خطة لإدارة مخاطر الأمن المعلوماتي لأنظمة المعلومات الإدارية في المدرسة** " في المرتبة الخامسة والعشرين(الأخيرة) في استجابات أفراد العينة الكلية حول **المعوقات التي تحول دون رقمنة التعليم قبل الجامعي للحد من الفساد**

الإداري ، حيث بلغت الأهمية النسبية لها (٦٨.٣٣%)

المحور الثالث: أبرز المقترحات لمواجهة المعوقات التي تحول دون رقمنة التعليم قبل الجامعى للحد من الفساد الإداري

فى ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج ، تم صياغة المقترحات التالية لمواجهة المعوقات التي تحول دون رقمنة التعليم قبل الجامعى للحد من الفساد الإداري ، وتتمثل في:

- إيجاد آليات إلكترونية لرصد تواطؤ بعض المسئولين في المؤسسات التعليمية مع الفاسدين والمنحرفين.
- أن تستخدم المدرسة أنظمة المراقبة الإلكترونية أثناء الامتحانات.
- أن تحرص إدارة المدرسة على نشر المعلومات المتعلقة بخطط الإنشاءات الجديدة على موقع المدرسة.
- أن تضع المدرسة برامج رقمية لتنفيذ أي تعليمات صادرة عن الإدارات العليا، بما يمنع التحايل في تنفيذ تلك التعليمات.
- أن تعتمد المدرسة نظام التوقيع الإلكتروني فى حضور وانصراف العاملين
- إيجاد أنظمة إلكترونية لتتبع تدفق الموارد الواردة والصادرة بين مختلف المستويات التنظيمية من الحكومة المركزية إلى الإدارات والمدارس.
- توفير أجهزة حاسب بمواصفات تمكن من تطبيق الإدارة الإلكترونية.
- توفير بنية تحتية متطورة للاتصالات السلكية واللاسلكية.
- توفير شبكة اتصال تربط بين الطالب والإدارة، تمكن من رصد حالات الغش فى الامتحانات
- إيجاد شبكة إلكترونية داخلية تربط الإدارة بالعاملين لمتابعة أدائهم.
- توفير شبكة اتصال للتنسيق بين الجهات الرقابية والقانونية والمحاسبية والأمنية في التعليم.
- أن تمتلك المدرسة أنظمة معلومات متطورة (مثل نظم المعلومات الإدارية – نظم دعم القرارات- نظم إدارة قاعدة البيانات)
- أن توفر المدرسة برامج مكافحة التجسس والفيروسات
- توفير الدعم المالي اللازم لشراء الأجهزة والبرمجيات.
- تشجيع اللامركزية في إدارة المدارس.
- إيجاد خطة لإدارة مخاطر الأمن المعلوماتي لأنظمة المعلومات الإدارية في المدرسة
- دعم الإرادة السياسية والتشريعية لمكافحة الفساد في التعليم .
- إعلان الأحكام النهائية في قضايا الفساد في قطاع التعليم.
- وضع نظام توصيف علمي للوظائف والتوجه نحو إيجاد آليات لانتقاء قادة المستقبل من المعلمين والإداريين.
- إعادة النظر في الجوانب التنظيمية وخاصة التشريعات والقوانين المتعلقة بالحوافز والترقيات وربطها بالتقييم المستمر لأداء العاملين.
- تنفيذ قرارات الردع للمفسدين من قبل الأجهزة الرقابية المتصلة بالتعليم .
- إصدار التشريعات التي تسمح بسهولة التحول الرقمي، وتلبي متطلبات التكيف معها.

- إعادة النظر في التشريعات والقوانين واللوائح الحاكمة لعمل المدارس وتطويرها، بما يتفق مع التجديدات التي يتطلبها المجتمع الرقمي.
- أن تقدم قيادة المدرسة إرشادات عامة للالتزام بالأنظمة والقوانين التقنية

المراجـــــع

أبو شعيشع، رضوان (٢١٧). **الاقتصاد الرقمي**، القاهرة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.

أحمد، أحمد فرج (٢٠٠٩).الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات أم خارجها؟ دراسة في الإشكاليات ومعايير الاختيار، **مجلة دراسات المعلومات**، تصدر عن جمعية المكتبات والمعلومات السعودية بالتعاون مع معهد الملك سلمان للدراسات والخدمات الاستشارية، العدد الرابع، يناير.

أحمد، عامر عاشور(٢٠١٠). الفساد الإداري في القطاع العام: مفهومه وأنواعه وأسبابه ونتائجه، **المؤتمر السنوي العام الحادي عشر- الإبداع والتجديد في الإدارة العربية نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،٢٠٣-٢٢٤.

عبد البديع، محمد(٢٠١٨). دور الشفافية والمساءلة فى مكافحة ظاهرة الفساد الادارى بالمؤسسات التعليمية : دراسة ميدانية بمحافظة سوهاج، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية، جامعة سوهاج.

عبد الحليم، أحمد محمد (٢٠٠٤). الفساد الإداري- الدوافع والأسباب- دراسة ميدانية لوجهات نظر الأجهزة الرقابية الأردنية. **مجلة البحوث التجارية**. كلية التجارة بجامعة الزقازيق.٢٦(١)،٦١-٩٤.

فريد، مي(٢٠٠١). الفساد: رؤية نظرية، **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، (١٣٤)،٢٢١-٢٤٣.

محجوب،بسمان فيصل (٢٠٠٦). إستراتيجية التحول إلى جامعة رقمية، **ندوة إستراتيجيات التطوير في المؤسسات العربية – مصر**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بجامعة الدول العربية، القاهرة.

محمد، عدنان(٢٠١٦). مكافحة الفساد الإداري بمؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر: بدائل استراتيجية مقترحة، **دراسات عربية في التربية وعلم النفس** ، ع٦٩.

نبيل، دعاء (٢٠١٥). الفساد الإداري في التعليم قبل الجامعي المصري- دراسة تحليلية، **مجلة كلية التربية**، جامعة عين شمس.

وزارة الدولة للتنمية الإدارية، لجنة الشفافية والنزاهة(٢٠٠٨). **التقرير الثاني "أولويات العمل وآلياته"**، أغسطس.

يحيى، مها مصطفى(٢٠١٧). تفعيل نظم المساءلة لمواجهة الفساد الإداري بالمدارس الابتدائية في مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية، جامعة دمياط.

اليوسف، يوسف خليفة (٢٠٠٢). الفساد الإداري والمالي- الأسباب، والنتائج، وطرق العلاج، **مجلة العلوم الاجتماعية**، مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت،٣٠(٢)،٢٥٧-٢٨٤).

Hallak, Jacques.,& Poisson, Muriel (2007).Corrupt Schools, Corrupt Universities: What Can Be Done?, UNESCO Publishing, Paris-France.

Hallak, Jacques.,& Poisson, Muriel (2007).Corrupt Schools, Corrupt

Universities: What Can Be Done?, UNESCO Publishing, Paris-France.

Licka, Paul & Gautschi, Patricia (2017**). Survey The digital future of higher education – What does it look like and how can it be shaped?** , berinfor, Germany

Maria José Sousa & Álvaro Rocha(2019). Digital learning: Developing skills for digital transformation of organizations, **Elsevier**, Future Generation Computer Systems Volume 91, February 2019, Pages 327-334

Ming-Hung Lin& Huang-Cheng Chen& Kuang-Sheng Liu(2017). A Study of the Effects of Digital Learning on Learning Motivation and Learning Outcome, **EURASIA Journal of Mathematics Science and Technology Education,** 2017 13(7):3553-3564